تاريخ الإرسال: 2016/09/17 - تاريخ القبول للنشر: 2016/11/21 تاريخ النشر: 2016/12/26

# إستراتيجية الجزائر في مكافحة التلوث البيئي للمحافظة على الصحة الجسمية والنفسية للأفراد

– قراءة في الواقع –

محمد بوفاتح
قرينات بن شهرة
حورية بوراس
جامعة عمار ثليجي الأغواط

الملخص :

يهدف هذا المقال إلى إلقاء نظرة عامة وشاملة على استراتيجيات الدولة الجزائرية في مواجهة التلوث البيئي للمحافظة على الصحة الجسمية والنفسية للأفراد ، جمعت المادة العلمية من خلال تحليل عدد من الأدبيات التربوية والاجتماعية والقانونية والتقنية المنشورة في الكتب والرسائل العلمية والمجلات والمطويات والنشرات الوزارية.

واستعرضنا في بحثنا جوانب من الإجراءات التي قامت بها بعض القطاعات الحكومية والجمعوية في تنفيذ مخططاتها لمكافحة التلوث البيئي ، لما لهذه القطاعات من دور أساسي ومحوري في عملية الحماية والتغيير في السلوك الاستهلاكي والإنتاجي والتوعوي للمواطنين والمؤسسات الصناعية.

وتمثلت السياسة البيئية الجزائرية المنتهجة في خمسة محاور كبرى هي: الإعلام والتوعية، التشريع والتنظيم إدخال التقنيات الحديثة ، اعتماد البرامج الاجتماعية والتربوية، المحافظة على الصحة العمومية.

وأوصى البحث إلى ضرورة اعتماد المحافظة على البيئة كفلسفة وطنية تعتمد في جميع البرامج التربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية لتحقيق بيئة نظيفة وسليمة.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية، مكافحة، التلوث البيئي، المحافظة، الصحة الجسمية،الصحة النفسية، الأفراد .

Abstract:

This Article aims to put the light on the Algerian state strategies in the fa–cing the environment pollution to preserve ;physical and mental health in individuals.

Bibliographic staff has been disposed to be analysed and redirected to muster the required data from ' writings ;dissertations 'reviews…'etc.
We presented ' some procedures and escertions made by the government 'authorities and civil society in the same topic' five points have been put forward by the state policy in order to in sure this process ; communication' the forensic side in the new thechnologies 'social and educational programs and the preservations of public health.
The research recommands to adopt a national philosophical approach to previews environment ' economic and thechnological in order to realize a safe and clean environment.
Keywords :Strategy 'Environment 'Pollution 'Preservation 'Physical 'health 'Individuals.

مقدمة:

يعد موضوع التلوث البيئي من المواضيع والقضايا العالمية التي تعالج على صعيد عالمي وأممي ويرجع ذلك لارتباطه بالكون الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الأخرى ، فهو ظاهرة عالمية له آثاره الكبيرة والخطيرة على الحياة فوق سطح الأرض ، وأصبح كوكب الأرض قاب قوسين أو أدنى من الزوال والفناء وتعود الأسباب الرئيسية للتلوث البيئي إلى نشاطات الإنسان اللامسؤولة واستغلاله اللاعقلاني للموارد الطبيعة ، حيث تشير بعض الدراسات العالمية أنه إذا استمر الوضع على هذا الحال واستمر سلوك الإنسان في استنزافه للموارد الطبيعة بشكل كبير فإنه بعد سنوات تختفي مساحات شاسعة من الغابات وتجف منابع الأنهار ، وتنقرض بعض الحيوانات وتختفي بعض أصناف النباتات ، وتغمر المياه بعض الدول وتزول من خريطة العالم ، ولا يجد الإنسان في جنوب أو شمال العالم ما يأكله من غذاء وما يشربه من ماء وما يتنفسه من هواء نقي.

إن التدهور البيئي الذي لحق العالم جعل كثير من الدول تخطط كيف تواجه هذا الخطر القادم ببرامج واستراتيجيات تحد من خطورته وتقلل من مخاطره على مواطنيها ، والجزائر من بين تلك الدول التي سعت لتبني بعض المبادرات والإجراءات الوقائية والتدخلية للحد من خطورة التلوث البيئي أو على الأقل التقليل من حدته وآثاره الكارثية ، وعليه تتلخص مشكلة البحث في التساؤل التالي: ماهي أهم الإستراتيجيات التي تبنتها الجزائر في مكافحة التلوث البيئي للمحافظة على الصحة العامة للمواطنين؟

قراءة في إستراتيجية الجزائر في مكافحة التلوث البيئي

إن التقدم المذهل الذي يعرفه في مجال الصناعة والتكنولوجيا أفرز العديد من الأخطار التي باتت تهدد الكائنات الحية بالزوال والفناء، نتيجة اختلال التوازن البيئي بين مكونات وعناصر البيئة من جهة وما تخلفه مختلف المصانع من مواد ونفايات سامة من جهة ثانية فلم تعد الطبيعة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية ، فاختنقت المدن بالدخان المتصاعد من السيارات والغازات السامة المنبعثة من مداخن المنشئات الصناعية والمحطات القاعدية ، وتأثرت بذلك طبقة الأوزون الموجودة بالغلاف الجوي، والتي تمثل الدرع الواقي لكوكب الأرض من الأشعة البنفسجية الضارة ، وأصيبت هذه الطبقة بفجوة تعرف بثقب الأوزون التي بدأت تتسع تدريجيا مع مرور الزمن ، و أصبح الإنسان في حاجة ماسة إلى استنشاق هواء نقي كما هو حاصل في بعض المدن العالمية ( جاكرتا، مكسيكو، القاهرة ، عنابة، طوكيو..) بل بلغت خطورة الوضع إلى حجب جزء من أشعة الشمس الساقطة على سطح الأرض حيث وصلت نسبة ذلك إلى 40% كما حدث في المدن الأمريكية وخاصة في مدينتي نيويورك وشيكاغو.

وازدادت ملوثات الهواء عن ما كانت عليه في السنين السابقة وأصبحنا نسمع بما يسمى بالسحابة السوداء في بعض المدن العالمية كما حدث في طوكيو والقاهرة وغيرهما من المدن المعرضة للتلوث.

ولم تسلم مياه البحار والأنهار والبحيرات من خطر المواد السامة الناتجة عن قنوات صرف مياه المنازل القذرة والمخلفات الصناعية، وأصبح الوضع أكثر خطورة وتدهورا عندما تسربت هذه المواد السامة إلى المياه الجوفية ، فندرت المياه الصالحة للشرب وخاصة مع تزايد عدد السكان في العالم، فتقارير منظمة الأمم المتحدة تشير أن مياه العالم في الوقت الحاضر لا تكفي لإرواء عطش أكثر من سبعة آلاف مليون نسمة هم سكان العالم ومعهم متطلبات الصناعة والزراعة والخدمات العامة، فالواقع العالمي يؤكد لنا ذلك حيث إن كثيرا من الدول تعاني من ندرة المياه وليس لديها مياه شرب كافية، ودول أخرى بدون مياه نقية صالحة للاستهلاك البشري ، وعجز الإنسان عن توفير شربة ماء نقية ، وتذهب بعض الدراسات الإستراتيجية أن العالم سيشهد في السنوات القادمة حربا مدمرة حول مصادر المياه.

أما التربة فلحقت بها عدة أضرار جسيمة نتيجة الاستخدام المفرط للأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية في المحاصيل الزراعية وهذا لزيادة خصوبة التربة والرفع من إنتاج الأراضي الزراعية مما أثر سلبا على نوعية المحاصيل الزراعية والأغذية التي تسممت وأصبحت غير صالحة للاستهلاك الإنساني وفقدت الأرض الكثير من مكوناتها العضوية.

وقام الإنسان بإتلاف العديد من المساحات الخضراء كحرق الغابات أو إزالتها لأسباب عمرانية أو فلاحية أو رعوية أو معيشية، وزحفت رمال الصحراء نحو المناطق الخصبة وباتت تهدد السهول والسواحل والشواطئ واتسعت معها رقعة التصحر.

وقد أقدم الإنسان بعمل خطير لارتكابه أخطاء فنية وتقنية تمثلت في تسرب الإشعاعات الذرية من المفاعلات

النووية ، كما حدث المفاعل النووي تشرنوبيل سنة 1986 في الاتحاد السوفياتي سابقا وما خلفه من آلاف الضحايا والمشوهين والمرضى من البشر والحيوان ودمار كبير في الطبيعة والعمران.

ولم يكتف الإنسان بهذا الدمار بل لجأ إلى بعض الأسلحة المدمرة في حروبه كما حصل في الحرب العالمية الثانية حيث ألقت الولايات المتحدة الأمريكية القنبلة الذرية على مدينتي نكازاكي وهيروشيما اليابانيتين ومازال العالم يعيش أثارها النفسية والمادية لحد الساعة، وما حصل في حرب الخليج الأولى سنة 1991م لخير دليل على ذلك وما صاحبها من دمار كبير في الطبيعة المائية والبرية وإصابة الجنود وسكان المنطقة بأمراض خطيرة عجز الطب عن إيجاد الدواء المناسب لها بسبب تعرضهم لمادة إشعاعية نووية استخدمت في الحرب كغاز الأعصاب وغاز الخردل.

وما حدث في مدينة طوكيو ذات مرة عندما تعرضت أحياءها إلى غازات سامة ( غاز الخردل) لدليل على هول الكارثة وخطر الموت الذي ينتظر الإنسان بين الفينة والأخرى ومن جراء هذه الأخطار أصيب الإنسان بأمراض خطيرة كسرطان الدم والربو والحساسية والشلل وفقدان الأعصاب ، وانقرضت بعض الحيوانات مثل كطائر البلكان والنسر الأمريكي وأوشكت أصناف أخرى على الانقراض كاباندا، وقد اختفت مساحات شاسعة من الغابات والأراضي الخصبة، كل هذه الأخطار المحدقة بالإنسان يطلق عليها التلوث البيئي.

وهو ظاهرة عالمية لا تعترف بالحدود ومست الماء والهواء والتراب وله آثاره الخطيرة على مجالات الحياة البشرية المادية والصحية والنفسية والاجتماعية، ولقد أصبح التلوث البيئي من أخطر قضايا الساعة التي لا تحتمل التأجيل أو التجاهل أو التماطل مما دفع بالمجتمع الدولي للإسراع في إعداد برامج وخطط ومشاريع تهدف للحد من خطورة التلوث البيئي أو على الأقل التقليل من حدته وآثاره الكارثية على الحياة فوق سطح الأرض ، فتضافرت جهود العديد من الدول لحماية البيئة في ظل برامج الأمم المتحدة فعقد أول اجتماع عالمي بمدينة ستوكهولم السويدية سنة 1972م تحت شعار « الإنسان والبيئة» ثم تلته عدة اجتماعات وندوات دولية من بينها التجمع العالمي الذي شهدته مدينة لاهاي الهولندية في مارس 1975 م ، ويعتبر من أكبر التجمعات العالمية لحماية البيئة وصدر عنه «الإعلان العالمي لحماية البيئة» .

وفي سنة 1985م أبرمت اتفاقية «فيينا «لحماية طبقة الأوزون وتلاها الاجتماع الأول للبيئة بمدينة مونتريال بقسم علم النفس بجامعة «الأغواط» لسنة 1987م وأطلق عليه « بروتوكول مونتريال لحماية البيئة».

و في سنة 1990م عقد الاجتماع الثاني بنفس المدينة ووقعت الدول المشاركة على اتفاق تاريخي لحماية طبقة الأوزون.

لكن قمة الأرض التي عقدت بالبرازيل أجمعت فيها كل الدول على ضرورة حماية البيئة وذلك بالتزام الدول المشاركة بتخفيض المواد الملوثة المستعملة في جميع مجالات الحياة.

وقد تعددت الاجتماعات الدولية كاجتماع القاهرة، جنوب إفريقيا، كاراكاس، باريس، نيويورك، مدريد، ومع تنامي الوعي بخطورة الوضع ظهرت عدة جمعيات دولية وغير حكومية تدافع عن البيئة ومن بينها منظمة السلام

الأخضر المشهورة بالخضر ، وقد شهدت العديد من المدن العالمية انعقاد الملتقيات والمعارض والمحاضرات والمسيرات والتجمعات والمظاهرات التي تحث وتدعو المجتمع الدولي لضرورة الإسراع لاتخاذ إجراءات عاجلة لحماية الطبيعة والبيئة من التلوث.

وقد شهدت عواصم ودول 135 دولة في 22 أفريل 1990م مظاهرات شعبية تندد بممارسات الدول في تصنيع المواد وإجراء تجارب نووية في قاع الأرض وفي أعماق البحار والمحيطات وتدعو في نفس الوقت إلى اعتماد مشاريع علمية وترشيد استعمال التكنولوجيات الحديثة في الصناعة وتنظيم علاقة الإنسان مع البيئة المحيطة به والاستفادة منها وعدم الإضرار بها خلال عملية التنمية.

وهناك جائزة عالمية تقدم لأفضل بحث علمي في ميدان البيئة والمحافظة على المحيط تعرف بجائزة نوبل للأرض، ويحتفل بعدة أيام عالمية مخصصة للبيئة وهي:

- 23 مارس اليوم العالمي للأرصاد الجوية.
- 07 أفريل اليوم العالمي للصحة.
- 22 أفريل اليوم العالمي للأرض.
- 22 أفريل اليوم العالمي للماء.
- 05 جوان اليوم العالمي للمحيط.
- 17 جوان اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف.

وقد اتخذت الدول الصناعية إجراءات وقائية للمحافظة على البيئة ، كتخفيض غاز ثاني أوكسيد الكربون المنبعث إلى الجو والمسبب لارتفاع الحرارة، وإزالة بقع الزيت والبترول من مياه البحار وتنظيف الشواطئ والتخلص من النفايات الصلبة – التي لم يعد لها استخدام ولكن بقائها في البيئة يشكل خطرا جسيما على مصادر الحياة ( النبات، الحيوان، الإنسان)– بأحدث الطرق المبتكرة من طرف الاستراليون وهو الاستفادة من هذه النفايات لا التخلص منها وذلك بخلطها بالطين لتصبح صخور زخرفية.

كما عملت بعض الدول على معالجة المياه القذرة وإعادة استعمالها في الصناعة والزراعة وحتى في المنازل عوض رميها في البحار والأنهار ، واتفقت الدول العظمى على التخفيض من ترسانتها النووية، كما بادرت بعض الدول بغلق مصانع الكيمياويات كما حصل في النرويج والسويد وهذا لحماية المياه الدولية والإقليمية من سموم المخلفات الصناعية.

وإذا كان التلوث البيئي مس جميع دول العالم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة واستطاعت الدول الكبرى بفضل مواردها المالية ومشاريعها العلمية من إدخال طرق جديدة في حماية البيئة فإن الوضع يختلف عنه في الدول النامية التي وجدت صعوبات كبيرة في حماية بيئتها نظرا لعدم توفر التمويل المالي وهشاشة البرامج العلمية، وبلادنا الجزائر ليست بعيدة عن هذا الواقع، لكن مع ذلك شرعت في اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية نلمسها

في أربع مجالات أساسية هي:

- ✓ التوعية والتحسيس ( الإعلام)
- ✓ القوانين والتشريعات ( التنظيم)
- ✓ التربية والشباب ( البرامج)
- ✓ الصناعة والزراعة (المعالجة وإدخال التقنيات الحديثة)
- ✓ الصحة العمومية (الجسمية والنفسية)

– مجال التوعية والتحسيس:

– إقامة معارض مختلفة تجسد خطر التلوث على البيئة والهدف منها تحسيس الناس بخطورة الوضع البيئي ودفعهم للمساهمة في المحافظة عليها.

– كما شرعت فرق متخصصة من مديريات المنافسة والأسعار بحصص توعية وتحسيس لفائدة تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات ومتربصي التكوين المهني لتعرفهم بخطورة بعض المواد الكيماوية الكثيرة الاستعمال المنزلي.

– وكثفت مديريات الصحة وممثلة في مصالح الأوبئة والوقاية بتنظيم أيام دراسية وإعلامية حول بعض المظاهر السلبية المسببة لتلوث البيئة كاستعمال المياه القذرة في ري المساحات الزراعية وحرق الغابات ورمي القاذورات في الأنهار وبالقرب من الأماكن الآهلة بالسكان ورمي الأوساخ بالقرب من منابع المياه ورعي الماشية في المزابل العمومية والفوضوية مما قد يسبب للإنسان أمراضا خطيرة كالحمى المالطية والكوليرا والتيفوئيد وشعار هذه الأيام « الوقاية خير من العلاج».

– وشهدت العديد من ولايات الوطن تنظيم ملتقيات وإلقاء محاضرات وطنية وإقليمية ودولية حول مخاطر ظاهرة التلوث وكيفية الحد منها.

– في كل سنة من شهر مارس تغرس آلاف الشجيرات لحماية التربة من الانجراف ووقاية المناطق الشمالية من خطر التصحر والمحافظة على الثروة الغابية وخير دليل على ذلك السد الأخضر.

– وتم إطلاق قطار البيئة المعروف «بقطار دنيا « الذي زار أغلب ولايات الوطن وحمل عدة رسومات ومجسمات تجسد كيفية حماية البيئة ، وشهد إقبالا كبيرا من المواطنين وهذا يعكس مدى إحساس المواطن الجزائري بخطورة الوضع.

– إقامة المخيمات التطوعية للكشافة والتلاميذ والطلاب والجمعيات النباتية في الغابات والشواطئ لتنظيمها من الملوثات.

– محاولة تعديل سلوك الأفراد نحو الموضوعات البيئية وذلك بتصحيح المفاهيم الخاطئة نحو البيئة.

– نشر ثقافة الوعي البيئي على صفحات الجرائد من خلال تخصيص أركان قارة تتحدث عن قضايا البيئة.

– كما قامت البلديات بتعليق اللافتات واللوحات الإشهارية في وسط المدن وخارجها تحث على ضرورة حماية البيئة .

– زادت الثقافة البيئية بانتشار البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تعالج مواضيع البيئة والشعارات البيئية في الجرائد والمجالات وعلى أغلفة المنتوجات الغذائية.

– في مجال القانون والتشريع :

– تم إنشاء وزارة تتكفل بقضايا البيئة تسمى وزارة البيئة وتهيئة الإقليم وأحدثت مفتشيات محلية وجهوية على مستوى الولايات تعرف بمفتشية البيئة تعمل على مراقبة النشاط الصناعي والزراعي وتأثيره على البيئة.

– تم تأسيس شرطة متخصصة في المجال تسمى شرطة العمران وحماية البيئة تقوم على حماية البيئة من كل التصرفات والسلوكات الضارة بها.

– في مجال القانون والتشريع صدرت عدة قوانين تنظم وتحدد الخطوط الحمراء التي لا يحق لأي شخص العبث بها كفرض عقوبات وغرامات مالية على المتسبب في تدهور البيئة.

– انضمام الجزائر إلى منظمات عالمية ووقعت على مختلف المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تنص على حماية البيئة منها( برامج الأمم المتحدة والمعروف باسم منظمة الشؤون البيئية الذي يشرف علية برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

– كما قامت الحكومة الجزائرية بتشجيع تكوين الجمعيات ذات الطابع البيئي لتساهم في تحسيس المواطنين بقيمة البيئة في ضمان استمرار الإنسان .

– إصدار قوانين تمنع الحرث العشوائي وخاصة في المناطق السهبية لحماية الأرض من التصحر.

– العمل على صياغة المنظومة التشريعية الجديدة المتعلقة بحماية البيئة.

– تنصيب المؤسسات الوزارية الحكومية المكلفة بحماية البيئة ، وهي:

الصندوق الوطني للبيئة ، المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة ، المفتشية العامة للبيئة ، المحافظة الوطنية للتكوين البيئي، الوكالة الوطنية للنفايات.

– إصدار قانون ينص على تنصيب المجالس استشارية بلدية تضم ممثلين عن :

المفتشية الولائية للبيئة – مديرية التربية– الحماية المدنية– شرطة العمران والبيئة– الحركة الجمعوية.

- في مجال التربية والتعليم والشباب:

أدخلت مادة التربية البيئية في المقررات الدراسية ويتضمن برنامج المادة المحاور التالية:

- نقص الماء والتصحر.
- التلوث.
- الحرائق.

وتدرس هذه المادة لتلاميذ المراحل الثلاثة لإعداد الجيل الصاعد وتوعيته على ادراك وظيفة البيئة في حماية الإنسان .

- تزويد المدرسين بالمفاهيم البيئية.
- تدريب التلاميذ على تجسيد صور البيئة في رسوماتهم البيئية.
- تم اعتماد تخصصات جامعية من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تتعلق بالبيئة وهذا بتكوين مهندسين متخصصين يساهمون بمشاريعهم العلمية وبحوثهم الميدانية ومخططاتهم الإنمائية في معالجة ظاهرة التلوث واقتراح التدابير الناجعة للتخلص من النفايات والمواد السامة.
- عقد الندوات والمؤتمرات العلمية لربط قضايا البيئة بالجامعة.
- عملت وزارة الشباب والرياضة على إحداث مسابقات رياضية وفنية بشعارات مختلفة تدخل في إطار تحسيس الجمهور الرياضي والشباب بأهمية الوضع البيئي.
- في مجال إدخال التقنيات الحديثة في الصناعة والزراعة:
- قامت الحكومة الجزائرية بتطبيق بعض المشاريع التقنية كالتحول من حرق القمامات إلى ردمها في الأرض على شكل طبقات كمرحلة أولى وخلطها بالطين لما فيها فائدة في المحافظة على البيئة.
- إنشاء بعض المحطات لمعالجة مياه الصرف الصحي والاستفادة منها في سقي المزروعات.
- شرعت الولايات في تحويل قنوات الصرف الصحي للمياه القذرة الى أماكن بعيدة عن المياه السطحية والجوفية والتجمعات السكانية.
- منع بعض المصانع من رمي مخلفاتها في البحر وهذا لمنع تلوث المياه و لشواطئ وخاصة في منطقتي عنابة ووهران.
- الشروع في استخدام الطاقة الشمسية لأغراض الإنارة لما لها من فوائد اقتصادية ومنافع ايجابية على البيئة.
- استعمال المبيدات الحشرية وفق المقاييس العالمية صالحة للزراعة وغير مضرة بالبيئة.
- الاهتمام بالتخطيط العمراني في بناء المباني واختيار مواد البناء الملائمة للبيئة واختيار الطرق المناسبة لصرف المياه القذرة وأفضل الأماكن لجمع القمامات مع الإكثار من المساحات الخضراء.
- الشروع في حجز السيارات القديمة لما تسببه من دخان في تلويث الجو وهذا بعد مراقبتها تقنيا.
- حماية مياه الشرب من التلوث.
- الشروع في تحديد بعض المناطق لجعلها محميات طبيعية لما تضمنه من كائنات حية سواء نباتية أو حيوانية أو ظواهر طبيعية ذات قيمة ثقافية أو علمية أو سياحية مثل محمية جبل عيسى بولاية النعامة التي تتربع على أكثر من 3 آلاف هكتار.
- إبعاد المصانع عن التجمعات السكنية الآهلة بالسكان لما تسببه من ضوضاء وأدخنة ومخلفات سامة ملوثة للبيئة.

- إقامة السدود على حواف الأنهار لتخزين للمياه وهذا للمحافظة على الثروة المائية.
- التشجيع على استعمال البنزين الخالي من الرصاص .
- مكافحة حرائق الغابات لصيانة الثروة الغابية.
- حماية الغطاء النباتي من التصحر بتشجيع عمليات التشجير .
- حماية المناطق الرعوية من الحرث العشوائي وخلق مشاتل لهذا الغرض لتوفير الشجيرات الصغيرة لغرسها مثل نموذج الجلفة( المحافظة السامية لتطوير السهوب).
- منح الأراضي للشباب لاستصلاحها وهذا لحمايتها من الانجراف والتصحر.
- الشروع في تنفيذ البرنامج الوطني للتسيير المندمج للنفايات البلدية ( 40 مدينة كتجربة أولى ) يهدف إلى إزالة المزابل الفوضوية وتسيير منظم لجمع النفايات.
- تهيئة بعض الأحواض المائية لحماية الطيور بها.
- انطلاق مشروع محطة شبكة « سماء صافية» بالعاصمة وضواحيها لمراقبة الجو وتأثيراته على البيئة وصحة المواطن.
- انطلاق مخطط « تل ـ البحر» وهو مخطط استعجالي يتكفل بمكافحة التلوث الناجم عن الحوادث الخطيرة على البيئة في السواحل الجزائرية ( الجزائر- سكيكدة ـ جيجل).
- كما شرعت وزارة البيئة وتهيئة الإقليم في تطبيق البرنامج الوطني لتسيير النفايات المحلية والمتمثل أساسا في إنشاء مراكز لدفن النفايات.
- مراقبة منشآت تخزين المياه الصالحة للشرب.
- إعادة تنظيم مكاتب النظافة بالبلديات.
- التفتيش الدوري لشوارع المدن لمراقبتها للتأكد من مدى خلوها من الفضلات والنفايات.
- غرس الأشجار تحت شعار « لكل طفل شجرة «.
- دور الإستراتيجية في الصحة الجسمية والنفسية:

إن التلوث البيئي خطر يحاصر الإنسان من كل جانب في البر والبحر والجو وسلامة الإنسان من سلامة البيئة وهكذا انتقل الإنسان من حماية نفسه من البيئة في بداية وجوده إلى حماية البيئة من تصرفاته ولتحقيق هذا الهدف لابد من تكاثف جهود جميع المواطنين وجميع دول العالم، ففي عقول البشر يجب إن تنبني حصول الحماية البيئية، ومنه نحافظ على النوع البشري جسديا ونفسيا ونضمن له حياة كريمة بدون معاناة ، ونرى أن آليات الإستراتيجية المتبعة في الجزائر تعمل على تحقيق ذلك أهدافها العامة الصريحة والضمنية وهي:

الشعور بالراحة النفسية والسلامة الجسدية.

التقليل من مظاهر القلق والاكتئاب والضغوط.

العلاقة الفاعلة مع الواقع الاجتماعي.

التقليل من حدوث الأمراض النفسية والجسدية.

الخاتمة والتوصيات:

في ضوء العرض السابق نستنتج أن الجزائر قامت بعدة مبادرات واستراتيجيات لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي ، حيث تنوعت هذه الإستراتيجيات من التحسيسية إلى القانونية والتنظيمية إلى التقنية والصحية ، وهي سياسة متوازنة جمعت بين ماهو جمعوي وحكومي وبين ماهو أفقي وعمودي ، وحددت المسؤوليات على المستوى المركزي والمحلي كل حسب اختصاصاته الإقليمية والتقنية والإدارية.

وبناء عليه يوصي الباحثون بالتوصيات التالية:

– غرس ثقافة الوعي البيئي لدى الأجيال الصاعدة خاصة المتمدرسين في جميع مراحل التعليم لما لهذه الفئات من دور كبير في إرساء مفاهيم الوعي البيئي سواء على مستوى أسرهم أو على مستوى المجتمع أو في المناصب التي سوف يتقلدونها في المستقبل.

– تشجيع المؤسسات والشركات والمصانع التي تحافظ على البيئة بامتيازات استثمارية وتخفيض الضرائب عليها.

– إصدار نشرات توعية شهرية موجهة للمواطنين تحثهم على تغيير العادات السلوكية السيئة والمضرة بالبيئة.

– تشجيع وتحفيز قطاع السمعي البصري على إنتاج الأفلام والحصص التي تعالج قضايا البيئة.

– تعزيز المنظومة القانونية بقوانين جديدة ردعية وتحيين القديمة منها لتتماشى مع التحولات العالمية.

– تشجيع الباحثين الذين يبتكرون برامج علمية تعالج النفايات المنزلية والصناعية وتحافظ على الصحة العامة للمواطنين.

– تدريب العائلات على كيفية فرز النفايات المنزلية.

– تطبيق الرسوم الإيكولوجية على القطاعات الصناعية التي تلوث البيئة.

– التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية والولائية والجمعوية على مشروع وطني ثابت وهادف ووقائي وتقني وتدخلي لحماية البيئة ويكون تحت وصاية إدارة مركزية.

– إدراج السياسة البيئية الوطنية في البرامج الاجتماعية والتربوية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية.

المراجع:

الكتب:

1– ابتسام سعيد الملكاوي (2008): جريمة تلويث البيئة – دراسة مقارنة – ط1 ، عمان ، دار الثقافة .

2– عامر محمود طراف (1998):أخطار البيئة والنظام الدولي ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

3– محمد العيد أرناؤوط (1997): التلوث البيئي وأثره على صحة الإنسان ، القاهرة ، أوراق شرقية.

4- مصطفى كمال طلبة (1992) : إنقاذ كوكبنا ، التحديات والآمال ، (حالة البيئة في العالم1992-1972) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

5- نعمة الله عنيسي (1998): مخاطر تلوث البيئة على الإنسان ، بيروت ، دار الفكر العربي.

المجلات والدوريات:

6- عبدة سليمة وآخرون(2000): أخبار الجمعية ، مجلة البيئة والإنسان ، عنابة ، الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث ، العدد 03، سبتمبر 2000.

7- عبدة سليمة وآخرون(2002): أخبار الجمعية ، مجلة البيئة والإنسان ، عنابة ، الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث ، العدد 05،ماي 2002.

8- غسان السمان (2002): قمة الأرض في جوهانسبورغ ، مجلة المدينة العربية ، الكويت ، منظمة المدن العربية ، العدد 111 ، نوفمبر/ديسمبر2002.

الرسائل العلمية:

9- وناس يحي (2007) : الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ، رسالة دكتوراه غير منشورة في القانون العام ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان.

التقارير والمطبوعات والأدلة:

10- وزارة تهيئة الإقليم وحماية البيئة بالتعاون مع الديوان الألماني للتعاون التقني (2001): تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر ، الجزائر ، إصدار للجمهور الواسع ، ماي 2001.

11- وزارة تهيئة الإقليم وحماية البيئة (2001): المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة ، الجزائر، ديسمبر 2001.

المراجع الأجنبية:

12 -Michel Prieur droit de l'environnement4 (2001)edition dolaz ; édition delta.